ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

وصول مُسيّرة يافا اليمنية إلى تل أبيب يقلب معادلة الصراع ويؤثر على مجرى الحرب

حسن حردان

مفاجأة اليمن بالأمس كانت بنجاح مُسيّرة يافا الجديدة الانقضاضية، التي أطلقتها القوات المسلحة اليمنية، بالوصول إلى قلب تل أبيب وتنفيذ عملية نوعية أسفرت عن إصابة مبنى في وسط المدينة، وأدّت إلى إحداث انفجار كبير وقتل وجرح العديد من المستوطنين... وترافق ذلك مع إعلان الناطق العسكري اليمني انّ منطقة يافا، المسماة إسرائيلياً تل أبيب، أصبحت بعد الآن منطقة غير آمنة...

هذه العملية النوعية قلبت المعادلة وكان وقعها على الكيان ومستوطنيه وقادته كوقع الصاعقة، وأحدثت حالة من الهستريا الصهيونية، وأثارت قلق المعلقين والمحللين من هذا الاستهداف للعمق الصهيوني وعدم القدرة على حمايته، بعد فشل القوات البحريتين الأميركية والبريطانية في منع وصول المُسيّرة اليمنية الى قلب تل أبيب... على أنّ هذه العملية وتداعياتها الإسرائيلية عكست ما يلي:

أولاً، نجاح المقاومة اليمنية بخرق أجواء فلسطين المحتلة وفشل دفاعات ورادارات العدو الصهيوني في كشف مُسيّرة «يافا» ومنع وصولها إلى هدفها.. مما يؤكد مدى الإخفاق الأمني «الإسرائيلي» من ناحية، وتطوّر قدرات المقاومة اليمنية من ناحية ثانية، التي تمكّنت من إيجاد حلّ لضرب العمق الصهيوني من مسافات بعيدة، لرفع منسوب استنزاف الكيان وتدفيعه ثمن استمراره في شنّ حرب الإبادة ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية...

ثانياً، نجاح المقاومة اليمنية ممثلة بـ أنصار اللّه والقوات المسلحة اليمنية في تطوير صناعة المُسيّرات القادرة على قطع هذه المسافة الطويلة التي تتجاوز الـ ٢٥٠٠ كلم واستهداف منطقة غوش دان، وتجنّب كشفها من قبل أجهزة الرادار «الإسرائيلية» الأكثر تطوراً، وبالتالي ضرب العمق الأمني للكيان، يجعل الكيان كله في حالة استنزاف مستمرّ في الوسط والشمال والجنوب وفي الضفة الغربية والقدس، ايّ في كلّ أنحاء فلسطين المحتلة التي باتت عرضة لضربات قوى محور المقاومة من كلّ الاتجاهات.. على أنّ هذا التطور الهام في أداء وقدرات المقاومة اليمنية سيكون له تأثيره الهام على مجرى الحرب في قطاع غزة على الصعد التالية:

١ ـ دفع المستوطنين الصهاينة إلى تصعيد ضغطهم على حكومة نتنياهو لقبول صفقة توقف الحرب وتحقق تبادلاً للأسرى، حيث من المتوقع أن ينضمّ المزيد من المستوطنين إلى صفوف عائلات الأسرى والجنود والمحتجين ضدّ سياسة نتنياهو الذي يضع العراقيل في طريق الصفقة.. كما من الطبيعي ان تؤدّي العملية إلى تكريس القناعة «إسرائيلياً» ان لا أمن واستقرار في كلّ الكيان ما لم يتمّ وقف الحرب في غزة.. وانّ جيش الاحتلال فقد القدرة على توفير الحماية والأمن للصهاينة في كلّ فلسطين المحتلة.

٢ ـ كشفت العملية مدى عجز منظومة الأمن الصهيونية في حماية أجواء الكيان المحتل من هجمات قوى المقاومة الجوية والصاروخية، وهو ما يعتبر تحولّاً هاماً في مسار الصراع، يحصل لأول مرة على هذا النحو، ويعكس تنامي قدرات المقاومة التي أصبحت عملياً تحاصر كيان الاحتلال من خلال تأكيد قدرتها على توجيه الضربات له حتى من مناطق بعيدة جغرافيا عن فلسطين المحتلة.

٣ ـ تعزيز موقف المقاومة الفلسطينية التفاوضي، وكذلك صمود الشعب الفلسطيني، في مواجهة تشديد الحصار الإسرائيلي على القطاع، ومواصلة العدو ارتكاب المجازر اليومية ضدّ المدنيين في محاولة يائسة لزيادة الضغط على المقاومة للتخلي عن مطالبها في المفاوضات والرضوخ للشروط الإسرائيلية لعقد صفقة تبادل للأسرى..

رابعاً، فقدان العدو قدرة الردع بما يدلل على فشل وضعف الدفاعات الجوية للكيان في حمايته، مما يؤدّي إلى زيادة تراجع نفوذه وهيبته وسطوته في المنطقة... وارتفاع شعبية المقاومة في عموم المنطقة لأنها تبرهن على قدرتها وبراعتها في كسر شوكة العدو وشلّ منظومته الأمنية، والتأكيد بأنّ المقاومة المسلحة تستطيع ردع العدوانية الصهيونية، عندما تتوافر لديها قيادة ثورية تتمتع بالجرأة والشجاعة وتملك إرادة صلبة على خوض الصراع وتوفير مستلزماته وتطوير قدراتها بصورة دائمة..

من هنا يمكن فهم أسباب الهستيريا التي أصابت الصهاينة وقادتهم أثر انفجار المُسيّرة في تل أبيب من دون أن يجري اكتشافها والتصدّي لها من قبل القبة الحديدية وغيرها من منظومات الدفاع الجوي...

المحكمة الدولية تنطق بعد ٨٠ سنة

عام ١٩٤٥ تأسست محكمة العدل الدولية، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كمرجع قضائي موازٍ لمجلس الأمن الدولي، تتمثل فيه الدول بقضاة يتم اختيارهم بمعايير صارمة في الكفاءة القانونية والتاريخ المميّز في المسارات القضائية، والمحكمة التي انسحبت أميركا من نظامها عام ١٩٨٥، والتي ولدت قبل تاريخ ولادة كيان الاحتلال في فلسطين، لم تنظر يوماً في قضية فلسطين والاحتلال الذي يصادر أرضها وحقوق شعبها ولا في التمييز العنصري ضد أهلها الذي يمارسه هذا الاحتلال.

الذي يقول إن الحركة السياسية الفلسطينية اليوم تحوز دعماً دولياً أفضل من الذي حازت عليه يوم خطب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أمام الجمعيّة العامة للأمم المتحدة يزوّر الحقيقة، والذي يقول إن حجم العلاقات الدولية بكيان الاحتلال اليوم أسوأ مما كان يومها مجافٍ للحقيقة، حيث لم تكن عشرات الدول التي تقيم اليوم علاقات دبلوماسية بالكيان تعترف بوجوده أو تتعامل معه.

اليوم تناولت محكمة العدل الدولية قضية فلسطين وقضية الاحتلال وقضية التمييز العنصري بصورة لا تشوبها شائبة، ما يؤكد أن الحقيقة القانونيّة كانت دائماً موجودة وكانت دائماً ساطعة وإن مشكلة النطق بها كانت هي القضية.

لم تنطق المحكمة اليوم لأنها اكتشفت الحق والحقيقة ولا لأن الحركة السياسية الفلسطينية نجحت بإقامة تحالفات ونسجت علاقات ولا لأن «إسرائيل» صارت أقلّ وزناً في العلاقات الدوليّة مما كانت قبل ٧٠ عاماً.

اليوم تنطق المحكمة الدولية بحق فلسطين وتفضح احتلال أرضها والتمييز العنصريّ ضد شعبها لأن الشعب والمقاومة في فلسطين، ومن خلفهما قوى محور المقاومة، نجحوا في فرض معادلة قوة تمنع تجاهل الحق الفلسطيني وتربط مستقبل السلم والأمن الدوليين بمقاربة منصفة للقضية الفلسطينية، وكذلك لأن عذابات الشعب الفلسطيني وتضحياته مقابل جرائم كيان الاحتلال المدلل والذي تغاضت عنه محكمة العدل الدوليّة لعقود تمادى في الإجرام بفضل هذا الدلال والتغاضي، وصارت دماء الفلسطينيين، وخصوصاً الأطفال والنساء منهم بالآلاف، عبئاً على العالم، تضج به المنتديات والشوارع والميادين والساحات وهو يسائل عليه الأبناء آباءهم، ومنهم القضاة، ماذا فعلتم لفلسطين وملحمة بطولتها وصمودها ومظلوميّة أطفالها ونسائها تتحدّاكم؟

حضرت فلسطين كحق وحقيقة، لأنها حضرت كبطولة مقاومة ومظلوميّة شعب في الواقع بصورة لا تحتمل التجاهل.

البناء

معادلة قصف المستوطنات الجديدة تربك «تل أبيب»

خليل نصر اللّه

بمجرد أن أنهى الأمين العام لحزب اللّه سماحة السيد حسن نصر اللّه خطابه في يوم العاشر من محرم، حتّى تناول الاعلام «الإسرائيلي» مقاطع منه، مع التركيز على قرار استهداف مستوطنات لم تستهدف من قبل، إذا ما استمر جيش العدوّ باستهداف المدنيين كما حصل خلال الأيام الأربع الماضية.

في بداية الحرب، وبعد فتح جبهة الإسناد في الجنوب، ولمنع العدوّ من التمادي، فعّل حزب اللّه معادلة «نيسان ١٩٩٦» المتعلّقة باستهداف المدنيين، يومها كان السيد نصر اللّه واضحًا عندما عبّر عن الحساسية أمام أي استهداف للمدنيين، وأن المقاومة لا يمكن أن تتسامح مع ذلك مهما كان الثمن. وعليه، لم تمرر المقاومة أي استهداف لمدني، سواء كان ذلك مقصودًا أم عن طريق خطأ في الحسابات، وعملت على قصف المستعمرات الحدودية ولأعماق محدّدة ولمرات كثيرة.

خلال الأيام الأربعة الماضية، عمد جيش العدوّ إلى تنفيذ غارة في مدينة بنت جبيل، أسفرت عن استشهاد ثلاثة مواطنين، واستهدافان على الطرق بين كفر تبنيت وديرميماس، أو ما يعرف بطريق الخردلي، كما ارتكب مجزرة بحق أطفال من التابعية السورية في بلدة أم التوت.

مشهد الاعتداءات أعطى صورة بتقصد قتل مدنيين ولو بشكل محدود، ويمكن أخذ مثال طريق الخردلي، حيث يتبين من خلال نوعية الاستهداف ومواقعه تقصد إيقاع القتل بهدف جعل الطريق الواصل بين مناطق الاشتباك ومنطقة النبطية غير آمن، وهذا الأمر يعتبر توسيعًا لدائرة الاشتباك الحالي، المحصور في القرى الأمامية وعلى المقلب الآخر في المستوطنات الحدودية لعمق معين.

بعد مجزرة أم التوت، التي تزامنت مع ارتكبه العدوّ صباح الاثنين في كفر تبنيت، عمدت المقاومة إلى تنفيذ قصف طال سبع مستوطنات، أربع منها في وقت متزامن، وهي مأهولة وقد استهدفت للمرة الأولى.

واقعًا، إن رد المقاومة ليل الاثنين - الثلاثاء، وما تلاه من تهديد للسيد نصر اللّه، يوضح أن المقاومة اتّخذت قرارًا كبيرًا بتوسيع دائرة «المستوطنات غير الآمنة»، وهي بذلك تضرب عصفورين بحجر، أولًا هي توسع دائرة النار واقعًا وهو ما يجب أن يردع العدو، وثانيًا تخلق مأزقًا لحكومة نتنياهو المربكة اتّجاه الشمال، حيث يتوقع زيادة ضغط المستوطنين عليها، خصوصًا أن تجربة «الإجلاء» وما يترافق معها من خسائر اقتصادية وشلل ليست مشجعة، بل تعد مقتلًا لكثير من المتسوطنين.

وأمام هذا المشهد، تأتي التعليقات «الإسرائيلية» والتي تصدرها تصريح لوزير الرياضة في حكومة نتنياهو «ميكي زوهر» الذي علّق على وعيد السيد نصر اللّه: «إلى متى يحدد لنا نصر اللّه الوتيرة هنا في إسرائيل؟".

تصريح زوهر، وهو من حزب «الليكود»، يأتي من باب التحريض نحو خطوات تصعيدية، لكنّه يكشف في الوقت نفسه مدى الردع الذي تلتزم عند حدوده «تل أبيب»، والعجز في اتخاذ القرار. وعليه، إن ما أعلنه السيد نصر اللّه حول المستوطنات، معطوفًا على مواقفه حول جبهة الإسناد اللبنانية، وإعلان الجهوزية لصد أي عدوان إسرائيلي، والذي يأتي في سياق الردع ووضع ضوابط للعدو وتأمين حماية للمدنيين في لبنان لأي بلد انتموا، أربك صناع القرار في «تل أبيب»، وهو ما عكسه الإعلام العبري خصوصًا بعد مشهد ليل الاثنين - الثلاثاء الصعب الذي عاشه ٦٠ الف مستوطن في ملاجئ نهاريا.

الدولة الفلسطينية ستقوم رغم أنف «الكنيست الإسرائيلي»

د. إبراهيم العرب

في السابع عشر من تموز الحالي، وفي خضم الاحتفال باليوم العالمي للعدالة الدولية، أصرّ «الكنيست الإسرائيلي» على ترك بصماته القاسية على هذا اليوم بإقرار قرار يرفض إقامة دولة فلسطينية؛ ولم يكن هذا القرار وليد الصدفة، وإنما جاء ليعكس النوايا الحقيقية لـ «إسرائيل» تجاه حقوق الشعب الفلسطيني. ولكن هل يمكن لقرار كهذا أن ينسف حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة؟

بادئ ذي بدء، منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في ١٩٤٨، لم تتوقف «إسرائيل» عن محاولات ترسيخ وجودها من خلال الاستيطان والضمّ والتدمير المنهجي لكلّ مقومات الدولة الفلسطينية؛ وفي هذا السياق، جاء قرار الكنيست الأخير كجزء من استراتيجية «إسرائيلية» واضحة تهدف إلى تقويض حلّ الدولتين وإدامة الصراع، لا سيما أنّ القرار الذي تمّ تمريره بأغلبية ساحقة في ظلّ معارضة تسعة نواب عرب فقط، ما يعكس تحالفاً شاملاً بين مختلف الأطياف السياسية في «إسرائيل»، بما في ذلك الائتلاف الحاكم والمعارضة.

وبذلك، يكون قرار الكنيست الأخير ليس مجرد موقف سياسي، بل هو تعبير عن سياسة إقصائية واستعمارية تتجاوز كلّ الحدود القانونية والأخلاقية؛ خصوصاً أنه جاء بعد مصادقة الكنيست في شباط الماضي على معارضة نتنياهو إقامة دولة فلسطينية، وبعد تصريح سموتريتش العلني برغبة «إسرائيل» بضم الضفة الغربية إليها، علاوة على التصعيد الميداني الذي شهدته الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة مؤخراً، وزيادة حملات العنف والاعتداءات «الإسرائيلية» على الفلسطينيين، بما في ذلك مصادرة أراضيهم وبناء المستوطنات وهدم منازلهم دون وجه حق؛ فضلاً عن أنّ التهجير القسري للفلسطينيين أصبح ممارسة يومية تهدف إلى خلق وقائع جديدة على الأرض، تجعل من إقامة الدولة الفلسطينية أمراً شبه مستحيل.

ولذلك، نرى بأنّ «إسرائيل» تعمل على الأرض منذ سنوات عديدة، بشكل مكثف لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية؛ فخلال العام الحالي فقط، استولت «إسرائيل» على ٤٠ ألف دونم من أراضي الفلسطينيين، وأقامت ٢٠ بؤرة استيطانية جديدة، في أكبر عملية استيلاء منذ عقود. كما صعّدت من عمليات الهدم والتهجير القسري للفلسطينيين، مما يهدّد بنسف أيّ أمل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

إضافة إلى ذلك، فإنّ سياسات «إسرائيل» الاستيطانية لا تتوقف عند حدّ مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، بل تتجاوزها إلى محاولات تهويد القدس بشكل كامل، بما في ذلك الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى، والتي أصبحت حدثاً يومياً يهدف إلى تغيير الهوية الدينية والتاريخية للمدينة المقدسة؛ أي أنّ هذه السياسات المتعمّدة تسعى إلى فرض أمر واقع يجعل من أي حديث عن حلّ الدولتين مجرد وهم، وأي قرار محتمل بالاعتراف بالعضوية الكاملة للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، مجرد حبر على ورق.

من جهتنا، فإننا نرى بأنه رغم كلّ هذه التحديات والظلم اللاحق بأهالينا الفلسطينيين، لا يزال شعب الجبارين صامداً على أرضه، ومتمسكاً بحقه في إقامة دولته المستقلة؛ وقد أثبتت المقاومة الفلسطينية، سواء في غزة أو الضفة الغربية، قدرتها على إجهاض المخططات الإسرائيلية وإبقاء القضية الفلسطينية حيّة في وجدان العالم.

كما أن المجتمعين العربي والدولي بدورهما لم يبقيا صامتين، فقد أدان البرلمان العربي، والمنظمات الدولية، قرار الكنيست بشدة، معتبرين إياه انتهاكاً صريحاً للقرارات الدولية ومحاولة لشرعنة الاحتلال والفصل العنصري. كما دعت هذه المنظمات الأممية الدول التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية إلى القيام بذلك ودعم حصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يُطلب من الدول العربية، وخاصة المطبّعة مع «إسرائيل»، اتخاذ مواقف أكثر صرامة ودعماً للقضية الفلسطينية، كتعليق العلاقات مع «إسرائيل» وسحب السفراء،

ما يمكن أن يكون خطوة أولى نحو الضغط على الاحتلال للالتزام بالقرارات الدولية والاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة؛ ذلك أنّ سياسات التطبيع مع «إسرائيل» التي اتبعتها بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة جاءت كضربة موجعة للقضية الفلسطينية، لأنها تجاهلت الحقوق المشروعة للفلسطينيين، وساهمت في تشجيع «إسرائيل» على الاستمرار في سياساتها القمعية والاستيطانية.

أما اليوم، وفي ضوء التصعيد الإسرائيلي الخطير، أصبح من الضروري إعادة النظر في هذه السياسات والعمل على بناء موقف عربي موحّد يدعم حقوق الفلسطينيين ويضغط على «إسرائيل» لإنهاء احتلالها والاعتراف بالدولة الفلسطينية. كما ندعو قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى سحب اعترافها بـ «إسرائيل»، وذلك رداً على قرار الكنيست الإجرامي بعدم الاعتراف بدولة فلسطينية، ولمواجهة تصاعد المجازر الدموية التي يقوم بها الاحتلال في قطاع غزة، وعملية التدمير المنظم لكلّ مقوّمات الحياة الإنسانية الفلسطينية.

إنّ الدولة الفلسطينية، وحق عودة اللاجئين، واستعادة المقدسات الإسلامية والمسيحية المحتلة، ليست مجرد شعارات أو أحلام، بل هي حقوق مشروعة لشعب فلسطيني معترف به من قبل ١٥٠ دولة حول العالم، رغم التآمر الأميركي عليه والعراقيل التي تضعها «إسرائيل»؛ آملين بأن ينتزع حقه بقوّة إصرار الفلسطينيين وصمودهم، مدعوماً بمؤازرة الدول المحبة للسلام، ما يجعل من إقامة الدولة الفلسطينية أمراً حتمياً لا محالة.

باختصار، إنّ اعتراف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية يعكس إرادة دولية قوية في تحقيق العدالة والسلام في المنطقة. وهذا الاعتراف الدَّوْليّ، بالإضافة إلى الدعم المستمر من المنظمات الدولية والإقليمية، يشكل دعماً قوياً للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه المشروعة. ولذلك، فإنّ الدولة الفلسطينية ستقوم رغم أنف الكنيست الإسرائيلي، وستظلّ القدس عاصمة أبدية لهذا الحق الذي لن يموت.

خاتمين بالقول، إن قرار الكنيست الإسرائيلي برفض إقامة الدولة الفلسطينية هو محاولة يائسة لإعطاء بارقة أمل لجيش إسرائيلي كُسرت شوكته وفقد هيبته، وعرف العالم أجمع حقيقة وجهه القبيح المعادي للسلام والإنسانية، وقذارة جنوده بعد إدخال دولتهم على لائحة العار وقتلة الأطفال الأبرياء.

وبالتالي، فإن كل محاولاتهم البائسة لتغيير صورتهم كأحقر شعب في العالم، لن تنجح في محو جرائمهم المفجعة بحق الفلسطينيين أو منعهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم وتحرير أراضيهم. وفي النهاية، إن الدولة الفلسطينية ستقوم رغم أنفوكم أيها الإسرائيليون المجرمون، يا أعداء السلام، وستظلّ القدس عاصمة أبدية للوطن الفلسطيني الذي لن يموت، لا سيما أنّ الصمود الفلسطيني، سيظلّ مدعوماً بالتضامن الإسلامي والعربي، وسيبقى القوة الدافعة نحو تحقيق العدالة والحرية لشعب العزة والكرامة، شعب الجبارين.